عامر محمد نزار جلعوط

فقه الموارد العامة لبيت المال

رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي في معهد الدعوة الجامعي ببيروت. أعدها الباحث عامر محمد نزار جلعوط وأشرف عليها الأستاذ الدكتور سامر مظهر قنطقجي للعام الدراسي ١٤٣١ هـ/٢٠١٠ م.

الحمدُ للّه ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، الحمدُ للّه تعالى ملك المُلك والمال، يستخلف خلقه فيه لآجال، ويتوارثونه بين الأجيال، ويسرعون إليه تسارع المقدام الخيّال، مع أنهم في حياتهم إلى زوال، فهو لمعيشتهم الزينة والجمال، ولأممهم قوة تكاد تزول منه الجبال، شرط أن يكونوا ممن اعتصم باللّه وما ضربه لنا من الأمثال،وهذا بالجملة ينعكس على إيرادات بيت المال، الذي يمهّد لهم الظلال، كي يعيشوا بنعمة وسعادة وإقبال وآمال، يعمّرون بها الأرض، ويستخرجون منها الثروات والماء الزلال، ويرجون الاتصال الوصال، بسماء رُفعت بغير عمدٍ ولا حبال.

إنَّ الإسلامَ شريعةٌ وحياةٌ، صالحٌ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، وقد شرع هذا الدينُ نظاماً للبشرِ أفراداً وأمماً، ومنْ ضمنِ ذلك نظامه الماليُّ الذاخُر، الذي مشى عليه السلفُ الكرام الأكابر ومن سار على طريقتهم النيّرة كنور الماس والجواهر، فجَنَوْا به العزّة منَ العزيز القاهر.

ونحنُ اليومَ بأمّسِ الحاجة لأن نعيدَ النظَرَ والفَهَم فيما عاشه هؤلاء الأوائل مِنْ نظام مالي رفيع في موارده ونفقاته، يشد المتقاعس المتكاسل، ويرتقي بالمخلص العامل، ويُعز فيه العالم ويقف عند حدوده الجاهل، ويَحق فيه الحق ويبطل فيه الباطل.

قدم الباحثُ في هذه الرسالة (فقه الموارد العامة لبيت المال) تأصيلاً وأحكاماً وتطبيقاً معاصراً، لتكونَ إحدى لَبِنات الاستخلاف المبني على العلم والعمل في الأرض،ومصباحاً معيناً للأمة بإذن اللّه في ظلِّ الاضطراباتِ المَاليةِ والنقديةِ العالميةِ الحالية.

بدأ الباحث بحثه عن بيت المال ومشروعيته وأقسامه، ثم سار في عرض الموارد المالية الأصلية منذ عهد رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم مروراً بعهد الصحابة رضوان اللّه عليهم أجمعين وانتهاءً بعصري الدولة الأموية والعباسية.

كما بيّنَ الأحكام الشرعية للموارد المالية لإظهار طريقة التعامل معها، وذلك ضمن ما يتعلق من تلك الأحكام ببيت مال المسلمينفي ضوء ما فهمه فقهاء المذاهب الأربعة الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي.

ثم جاءت التطبيقات والطرق المعاصرة لتحصيل الموارد المالية مُظهرة حيوية التشريع الإسلامي وصلاحيته لجميع الأزمنة والأمكنة، وكاشفة اللثام عما قد يُشكل على الكثير من الأنام. وتأتي أهمية البحث نتيجة تركيزه على:

- ضرورة الإعداد الشامل لقوة الدولة، وإن كثيراً من الدول الإسلامية قوية في مواردها، لكن تلك الموارد بحاجة إلى حماية وإحياء.
- تقديم دستور مالي إسلامي من جهة الموارد يجمع بين الماضي والحاضر.
- بيان وتوضيح حاجة الدول الإسلاميةلبعضها والاستعانة بموارد المسلمين أنفسهم.
- إن أكثر موازنات الدول المعاصرة تعاني خللاً كبيراً، مما يتطلب البحث عن حلول شرعية تنهض بموارد الأمة.

الجديد في البحث:

١. تقديم كتاب يجمع بين الموارد المالية وسياستها استقراء وتحليلاً وتشريعاً.
٢. تقديم الموارد المالية بشكل سهل وواضح.
٣. توجيهالتطبيقات المعاصرة للموارد المالية والتي لها الدور الكبير في حياة الأمة في وقتنا الحالي، وذلك مثل: السياحة، والإغاثة الدولية.
٤. التذكير بدور الموارد المالية المعنوية، وقواعد تحصيل خزائن اللّه التي لا تنفد.

نتائج البحث

أبان البحث الحلال والحرام في موارد بيت المال وفق منهج الاقتصاد الإسلامي، هذا النظام المالي المتميّز الذي فيه نجاة وخلاص البشر من أزمات مالية مضطربة جعلت العالم مكّباً على وجهه يستغيث ويستصرخ من انهيار اقتصاده.

وتلخصت النتائج التي وصل إليها الباحث بالأمور التالية:

أولاً: من الناحية العامة للموارد المالية:

١. يقسم المال لأقسام عدة عند الفقهاء كالمال المتقوم وغير المتقوم، المنقول وغير المنقول،والمال الخاص والعام وغير ذلك.
٢. إن وجود بيت المال هو أمر مشروع في الكتاب والسنة والإجماع والقياس.
٣. إن بيت المال له أقسام عدة ولكل قسم منها حقوق خاصة.
٤. للموارد المالية خصائص عدة فهي تتكون من أدوات ثابتة ومتغيرة، وترتكز على فرائض مالية مباشرة لتحصيل المال.
٥. اعتنى الإسلام بالملكية العامة لمساهمتها الفعّالة في الموارد المالية.

ثانياً: فيما يتعلق بالموارد المالية في التأصيل التاريخي:

١. تتلخص موارد الدولة الإسلامية في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم بالتبرعات، والغنائم، والفيء والخراج والوقف والاستقراض والصدقات الطوعية والجزية والبركة والمعجزات والموارد غير المباشرة.

٢. تميّز العصر الراشدي في تشريع موارده المالية بالاعتماد على الكتاب والسنّة واجتهاد العلماء الربانيين ومن أهم سماتها العدالة ورعاية الضعفاء وبعد النظر.

٣. أما العصر الأموي فاعتمد على موارد الأرض إحياء واستثماراً، واختلفت بعض الموارد تبعاً لآراء الخلفاء وولاتهم واعتصامهم بمنهج العدل.

٤. وفي العصر العباسي استمر الاعتماد على خراجحيث نُظمت الجباية،وبرز الاهتمام بنظام المحاسبة، وظهرت أساليب جديدة في جمع موارد للدولة كالضمان، وتم تفعيل الاستقراض.

ثالثاً: فيما يتعلق بالموارد المالية في الاقتصاد الإسلامي:

١. فريضة الزكاة مورد مساعد لبيت المال العام وذلك ضمن إطار تخصيصها القرآني.

٢. الجزية مورد مالي مباشر يفرضه بيت المالبوقت معين على أهل العهد حسب طاقاتهم.

٣. العشور تنطبق على تجار أهل الحرب وأما رعايا الدولة المسلمة فلهم معاملة أخرى.

٤. أباح الاقتصاد الإسلامي العارية لبيت المال عند الحاجةبشروط، كما أباح القرض وذلك بضوابط دقيقة خاصة إذا كان مع غير المسلمين، وشرع الاقتصاد الإسلامي عقد المضاربة بين الأشخاص سواء أكانوا أفراداً أم ممثلين للأمة.

٥. يوضع الفيء في بيت المال بشكل كامل باتفاق الفقهاء، وللإمام الحق في مصرفه لمصالح الأمة.ولقد ألحق الاقتصاد الإسلاميأموالاً بحكم الفيء كالأموال التي ليس لها مالك.

٦. هناك موارد مالية تتشابه فيها حصة بيت المال كالغنائم والمستخرج من البحار والمعادن، ورأى الباحث أنه لا يجب شيء في المستخرج من البحار بشكل عام إلا إذا تحولت تلك المستخرجات إلى عروض تجارية ففيها الزكاة.أما ما يخص الواجب في المعادن فَرَكن الباحث إلى جعل مقداره حسب مؤونة استخراجه.

٧. إن الخراج المستحق لبيت المال يكون على الملكية العامة، ويمكن للإمام أن يأتي منها بإيرادات مالية إما باستثمارها، أومن خلال تأجيرها وإقطاعها.

رابعاً: أما ما يتعلق بالتطبيقات المعاصرة:

١. تقوم مؤسسات الزكاة المختصة بدور بيت مال الزكاة وتنقسم هذه إلى مؤسسات قائمة على جمع الزكاة بقوة القانون، وإلى مؤسسات قائمة على جمع الزكاة طواعية.

٢. يحل لبيت المال أن يأخذ المساعدات الإنسانية من المنظمات الإنسانية الدولية وتعتبر تلك المساعدات فيئاً للمسلمين مع أخذ الحذر والحيطة في سيادة الدولة.

٣. حرّم الإسلام المَكْس لما فيه من ظلم، ولقد دخل هذا المورد إلى بيوت أموال دول إسلامية كثيرة باسم الضرائب!. لكن الاقتصاد الإسلامي أعطى بدائل عديدة كزيادة الاستثمار في أملاك الدولة، والتوظيف المالي على أغنياء المسلمين بعد أداء زكاتهم.

٤. يعتبر الاستثمار مورداًمالياً أساساً ووسائله المعاصرة كثيرة منها الصكوك التي باتت واحدة من أسرع الأدوات المالية نمواً في العالم.

٥. إن الأموال التي تُؤخذ اليوم من الأراضي باسم (الضرائب) إن كانت بشروط التوظيف المالي فهي جائزة وإن لم توافقه فهي بحاجة إلى إعادة دراسة مالية جديدة.

٦. لبيت المال مورد مباشر من السياحة من خلال استثمار ملكيته العامة، وله مورد غير مباشرة من خلال إعطاء حق الزيارة لغير المواطنين من أي دولة إسلامية. أما المواطنون في أي بلد إسلامي فيؤكد الباحث عدم الأخذ منهم، واقترح الباحثمقدار الأخذ قياساً على الجزية، أو بمقابل الخدمات والأمان التي تقدمها الدولة للأفراد.

٧. صنّف الاقتصاد الإسلامي الأوقاف على أنها مؤسسة مستقلة قامت عبر العصور الإسلامية بأدوار عظيمة تدخل في مهام بيت المال العام، وعملت على تخفيف مسؤوليات كبرى تقع على عاتق بيت المال العام.

أظهرت النتائج حيوية التشريع الإسلامي، فقد جرّبت دول إسلامية كثيرة في التاريخ المعاصر تشريعات مالية وضعية وباءت بالفشل، فلماذا لا يُطبقون التشريع الرباني الذي قد أنزله الله تعالى؟

وختاماً أضع هذه الدراسة المتواضعة بين يديّ القائمين على موارد الأمة ليتحملوا مسؤوليتهم أمام الله تعالى ثم أمام أمتهم التي هي خير أمة أخرجت للناس وذلك بأمرها للمعروف وإصلاحها للمنكر. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.